الفصل الخامس

النسيئةُ العامَّةُ

قروض الحكومات بأنواعها . الاستهلاك — تحويل الديون العامة — التداول الاكراهيّ للأوراق المصرفية وللأوراق الحكومية — فى أى الأحوال تكون قروض الحكومات نافعةً . الديون العامة — مصارف المقوّمات

قروض الحكومات بأنواعها . الاستهلاك

لا تختلفُ النسيئةُ العامَّةُ ، وهى التى يتكرَّرُ استعمالُها ويكثرُ الإفراطُ فيها ، اختلافاً أصلياً عن النسيئةِ الخاصَّةِ إذا اقترَضَتْ حكومةٌ : فهى تَلْتَمِسُ التَّصَرُّفَ فى رأسِ مالٍ لِغَيْرِها وتحصُلُ عليهِ إن كانت ثِقةً ؛ واقتراضُها يكونُ إمَّا من شَعْبِها ، لا يُفْرَقُ فيهِ بين أدنى عاملٍ مُدَّخِرٍ وأكبرِ صيرَفيٍّ ، وإمَّا من مُمَوِّلين أجانبَ

على أنَّ الحكوماتِ قد انتهت إلى طريقةٍ أصلحَ من الطَّرائقِ السابقةِ للنسيئةِ : فإنَّ بعضَها ، كالولاياتِ

المتَّحدةِ قبلاً وإنجلترا بَعـداً ، تَفْعَلُ فِعْلَ الأفرادِ حينَ تَقترِضُ : وذلك بأن تُصْدِرَ صُكوكاً أو وَثائقَ مُعيَّنةَ الآجالِ تُؤَدَّى قيمتُها إمَّا دفعةً واحدةً وإمَّا نُجُوماً [1] ، بعضُها حَوْليٌّ وبعضُها نِصفُ حَوْليٍّ ، تخرُجُ بالقُرعةِ

على أنَّ هذه هى الطريقةُ المُثْلَى فى النسيئةِ العامَّةِ : لأنها أقربُ إلى طريقةِ المعـاملةِ بينَ الأفرادِ فى النسيئةِ الخاصَّةِ ؛ ولأنَّ الحكوماتِ التى يَرْتُبُ عليها الوفاءُ فى المواقيتِ ، لا تنسى ما يَتَوَجَّبُ عليها من تقليلِ دَيْنِها ، أى استهلاكِهِ

الاستهلاكُ إنما هو ، بوجهٍ عامٍّ ، أداءُ جُزءٍ سَنَويٍّ من أصلِ الدَّيْنِ ؛ والأسنادُ التى تُستَهلَكُ بالقُرعةِ الدَّوْريَّةِ إنما هيَ أسهلُ الوسائلِ لذلك الاستهلاكِ

تقولُ الحكومةُ ، حين تطلُبُ قَرضاً ، إنها تَستهلكُهُ فى أربعينَ ، أو خمسينَ ، أو خمسٍ وسبعينَ ، أو تسعٍ وتسعين سنة ؛ ثمَّ تَحسِبُ حسابَ القَدْرِ الذى يجبُ عليها

---

(١) نجوم : أى أقساط

إعدادُهُ فى كلِّ عامٍ لأداءِ فائدةِ القرضِ : فلو قُدِّرَ أنَّ تلك الفائدةَ تَستَغْرِقُ مليونَ فرنكٍ وَجَبَ على الحكومةِ أنْ تُضيفَ إلى هذا القدرِ ، بحسب الأجلِ المضروبِ لاستهلاكِ القرضِ والسعرِ الذى بُنِيَ عليهِ ، قَدْراً آخرَ أقلَّ من مبلغِ الفائدةِ بكثيرٍ : كأن يكونَ مائةَ ألفِ فرنكٍ ، مثلاً ، أو مائتَيْ ألفٍ ؛ فهذا المقدارُ الثانى هو الذى يُستَهلَكُ بهِ جزءٌ من الدَّيْنِ

وعليهِ يُصبحُ القِسْطُ السَّنويُّ المترتِّبُ على الحكومةِ مليوناً ومائةَ ألفِ فرنكٍ أو مليوناً ومائتَيْ ألفٍ

أمَّا الجزءُ المخصوصُ بالاستهلاكِ فينمو فى كلِّ عامٍ ، من غيرِ أنْ يَختلفَ القِسطُ ، بِقَدْرِ ما دُفِعَ من فوائدِ الأسنادِ التى استُهلِكَتْ فى السنةِ السالفةِ ، وهى الفوائدُ التى تُصبحُ خالصةً بِوَفاءِ مبلغِ تلك الأسنادِ

فالحكومةُ ، وهى تَنْحو هذا النَّحوَ ، من جهةِ تَخلِّيها فى كلِّ سنةٍ عن جانبٍ يسيرٍ من دَخْلِها ، ومن جهةِ مُثابَرَتِها ، لا تَصِلُ إلى الأَجَلِ المضروبِ — سواءٌ أكانت مُدَّتهُ

أربعين سنةً أَم تِسعاً وتسعين — إلاَّ وقد تحرَّرت تماماً من ذلك الدَّيْنِ

هذا النِّظامُ التَّقْسيطيُّ ، المُشتَمِلُ على الفائدةِ والاستهلاكِ ، هو المِحْوَرُ الذى تدورُ عليهِ فى فرنسا أسنادُ الشركاتِ الكبرى للمسالكِ الحديديَّةِ ، وأسنادُ البنكِ العقاريِّ ومُعْظَمِ الشركاتِ ذاتِ المكانةِ

غيرَ أنهُ إذا أُريدَ الاستهلاكُ على نَمَطٍ حقيقيٍّ أى على النَّمَطِ الذى يُفْضى تدريجاً إلى وفاءِ الحكومةِ بعُهودِها ، تعيَّنَ على الحكومةِ أن تؤدّيَ فى كلِّ سنةٍ قيمةَ الأسنادِ التى عليها من دَخْلِ ميزانيَّتِها العاديَّةِ : ونَعنى بهِ دَخلَ ضَرائبِها وأملاكِها ؛ فإن لم تفعل ذلك ولَجأَت الى الاقتراضِ للاستهلاكِ ، لم تكن إلاَّ مُبْدِلةً ديناً بدَينٍ لغيرِ ما طائلٍ ؛ وكأنها تَخْدَعُ نفسَها وتَخدَعُ الجمهورَ

للحكوماتِ أن تَقترضَ على طريقةٍ غيرِ طريقةِ الأسناد الفَوْريَّةِ ، والأسنادِ الاستهلاكيَّةِ : ذلك بأن يُصْدِرنَ أوراقاً تُعرَفُ بالدُّخولِ المستديمةِ : ومعظم الدَّينِ الفرنسيِّ من

هذه الدُّخولِ . أمَّا كَيفيَّةُ الاقتراضِ على هذه الصُّورةِ، فأَن تستدينَ الحكومةُ بلا تَعهُّدٍ من قِبَلِها للدَّائِنِ بإعادةِ رأسِ مالِهِ اليهِ فى أجَلٍ مُسَمًّى، مُكتفيةً بأن تَعِدَ الدائِنَ بدَخلٍ مُستديمٍ تدفَعُهُ اليهِ: ويكون فى العادةِ إمَّا ثلاثةً أو أربعةً أو خمسةً من الفرنكاتِ

على أنَّ لهذا النظامِ آفةً ، وآفتُهُ أنَّ الحكومةَ لا يكرُثُها استهلاكُ دَينِها فتتراكَمُ عليها وُعودُها بالدُّخول المستديمةِ جيلاً بعد جيلٍ حتى يُصبِحْنَ عليها وَقْراً باهِظاً

تحويلُ الديونِ العامَّة

بَيْدَ أنهُ قد يَعرِضُ من الأَحوالِ ، آناً بعدَ آنٍ ، ما يُعينُ الحكومةَ على تحويلِها ديونَها

فقد رأَينا فيما سَلَفَ (صحيفة ٨٢ ج ٢) أنَّ سعرَ الفائدةِ يَنزعُ إلى الانخفاضِ فى الأَمصارِ العامِرةِ . ولمَّا كانت الأُمَمُ لا تقترِضُ إلَّا فى الأَزماتِ، إذ يكونُ سعرُ الفائدةِ مرتفعاً ، كما يحدثُ أثناءَ الحروبِ الكبيرةِ أو على أثَرِها ،

وكما حدثَ لفرنسا ، مثلاً ، عَقِبَ سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢، لم تَعْدَم الوسيلةَ لِتَخفيفِ ثِقَلِ الفائدةِ عنها : كأن تفعلَ كما فعلت فرنسا لذلك الحين : فإنها أصدرت دُخولاً بِرَيعِ خمسةٍ فى المائةِ على كَوْنِ المائةِ لم يُدْفَعْ اليها منها إلاَّ واحدٌ وثمانونَ أو اثنان وثمانونَ أصلاً ، فكأنها أوْجَبَتْ على نفسِها لِدَائنِيها فائدةً تَقرُبُ حقيقتها من ستةٍ فى المائةِ على ما نُقِدَتهُ

ولمَّا انقضت سنواتٌ ، وعادَ الرَّخاءُ ، وتجدَّدَت الثِّقةُ بِسَعةِ مَوارِدِ الخزانةِ أصبحَ فى وُسْعِ الحكومةِ أنْ تقترض بسعر أربعةٍ ونصفٍ أو أربعةٍ فى المائةِ ؛ فانتهزت هذه الفرصةَ والتفتتْ إلى دائنِيها فَخَيَّرَتْهُم أمرَيْنِ : أن تَرُدَّ اليهم قيمةَ سنَدِ الدَّخلِ بمائةِ فرنكٍ ثمناً ، أو أن تَخفِضَ فائدةَ السَّنَدِ إلى أربعةٍ ونصفٍ أو أربعةٍ فى المائةِ

فالتَّحويلُ ، وهذا مِثالهُ ، عملٌ مشروعٌ لِمَا فيهِ من تخييرِ الدائنِ بين استيفاءِ دَينهِ أو تخفيضِ فائدتهِ ؛ وشكل الحكوماتِ فيهِ شكل الفرد : يقترضُ فى شِدَّتهِ ألفَ

فرنكٍ بسعرِ خمسةٍ أو ستةٍ فى المائةِ، فإذا عاوَدَتهُ السَّمَّةُ عَرَضَ على مُقرِضهِ استرجاعَ الألف الفرنكِ، أو تخفيضَ الفائدة إلى أربعةٍ أو أربعةٍ ونصفٍ فى المائةِ

ثمَّ إنَّ حقَّ التحويلِ هذا، مَبنيٌّ فى فرنسا على نَصٍّ قانونيٍّ يُؤْخَذُ منهُ: أنَّ كلَّ دخلٍ مستديمٍ يَصِحُّ افتِكاكُهُ (١) بِدَفْعِ مبلَغِهِ السَّنويِّ عِشرينَ ضِعفاً، ما لم يتَّفِقِ المتعاقِدَان على منْعِ الافتكاكِ

فكلُّ الدخولِ المستديمةِ الفرنسيَّةِ، سواءٌ أكانت من ذواتِ الخمسةِ أو الأربعةِ والنصفِ أو الثلاثةِ والنصف أو الثلاثةِ فى المائةِ، قد أُبيحَ للحكومةِ افتكاكُها حينَ تشاء؛ ولهذا بدأَت بتحويلِ الدخولِ التى فائدتها خمسةٌ فى المائةِ، ثمَّ أَتْبعَتْهُ بتحويلِ ما كانت فائدتهُ منها أربعةً ونصفاً أوأربعةً فى المائةِ؛ وفى سنة ١٩٠٢ رَدَّتِ الدَّينَ الذى فائدتُهُ ثلاثةٌ ونصفٌ فى المائةِ — وكان مُتَجَمِّعاً

---

(١) الافتكاك دفع أصل الدين وتحرير صاحبه من عهدته: Rachat

من تحويلِ الأموالِ التى اقتُرِضت على أثَرِ حرب ١٨٧٠ — ١٨٧١ بفائدةِ خمسةٍ فى المائةِ — الى ثلاثةٍ فى المائة حسبُ[١] ، ولكن على تَعهُّدٍ من الحكومةِ بأن لا تُحوّلَ هذا الدَّينَ مرَّةً أُخرى قبلَ انقضاء سنة ١٩١١

فالحكوماتُ جديرةٌ — مُراعاةً لمصلحةِ المُكلَّفين[٢] — أن تلجأَ إلى التَّحويلِ كلَّما بلغتِ الثِّقةُ بها مبلغاً يُمكِّنُها من هذا العملِ ؛ على حدِّ ما فعلت الولاياتُ المتحدةُ فقد تَدرَّجت فى تحويلِ الديونِ التى عقَدَتْها فى حرب الانفصالِ (١٨٦٠ — ١٨٦٥) حتى نزَلت بفوائدِها من ستةٍ إلى ثلاثةٍ فى المائةِ

---

(١) حسبُ : آثرناها على لفظة فقط المصطلح عليها من التجار

(٢) المكلفين هم دافعو الضرائب وإتاوات الحكومة بأنواعها وقد اصطلح على هذه اللفظة لتسميتهم فى بلاد الدولة العثمانية فجاءت صواباً ووافقت تسمية العرب لتلك الضرائب بالتكليفات :
Contribuables

التداولُ الاضطراريُّ للاوراقِ المصرفيةِ
أو للأوراقِ الحكومية

إذا فَدَحَتِ الخطوبُ وألَحَّت الكروبُ كما يحدث فى أوْقاتِ الحروب ، فَزِعَتِ الحكوماتُ إلى الاقتراضِ على شكلٍ غيرِ الأشكالِ الآنِفِ ذكرُها : فإمّا أن تُصْدِرَ وَرَقاً نقدياً يُكْرَهُ الأفرادُ على قَبولِهِ فى المعاملاتِ ، وإمّا أنْ تستدينَ من المناسئ الوطنيَّةِ مقاديرَ كبيرةً من الورقِ المصرفيّ وتُعْفِيَها من أداءِ قيمتِها سِكَّةً لحامليها عند العرضِ

وهذه ذَريعةٌ قد ينفعُ التَّذَرُّعُ بها فيما شذَّ من الأحوالِ إلاّ أنها غايةٌ فى الخَطَرِ ، ويدعونها بالتداولِ الاضطراريّ . فيكون إذاً الفرقُ بينهُ وبين التداولِ القانونيّ الخياريّ : أنَّ الحكومةَ تَتَسلَّمُ الورقَ النقديَّ وفاءً لِضَرائبِها ؛ أمّا الأفرادُ فَلَهُم أنْ لا يَتَسلَّمُوهُ ، فإذا فعلوا ، حَمَلُوهُ إلى المصرفِ ، وكانَ المصرفُ مُكلَّفاً تكليفاً بأنْ يُبْدِلَهُ لَهُم بالمسكوكاتِ

أمَّا إذا جُعِلَ التداولُ قَهْرياً فليسَ لأحدٍ أنْ يأبى تَسلُّمَ ذلك الورقِ كأنهُ نقدٌ صحيحٌ وما على مَصرِف أنْ يُبدِلَ لأحدٍ بهِ نقداً

ولمَّا كانَ هـذا التداولُ الاضطراريُّ يُبْطِلُ بالفعلِ المسكوكاتِ المعدنيَّةَ ، كانت الحالةُ التى تنجمُ عنهُ حالةً مكذوبةً ليسَ معها للبضائعِ مِقياسٌ رابطٌ ولا معيارٌ ثابتٌ ضابطٌ ؛ وأصبحت الحكوماتُ بهذا السببِ مُضطرَّةً إلى إصدارِ ما يَشاءُ اللهُ من تلك الأوراقِ التى لا تُبْدَلَ بمسكوكاتٍ والتى تُفْضِى بها زيادتُها عن القَدْرِ الجائزِ ، وقلَّةُ ثِقةِ العامَّةِ بها ، إلى نُقصانِ قيمتِها ؛ وقلَّما نَجَتْ من النُّقصانِ ، مَهْما زهِدَ ، فى قيمتِها الاسميَّةِ عن قيمةِ ما تُعادلُهُ من الذهبِ

فالذى يقعُ ، فى مثلِ هذه الحالةِ : أنَّ الذهبَ يغلو بقدر الفرقِ ، وهذا الغَلاءُ الذى يُسَمُّونهُ بالاصطراف[1]

---

(١) الاصطراف لغةً واقتصاداً : هو اكتساب الفرق الذى ترتفع بهِ قيمة النقد الاسمية عن قيمتـهِ الحقيقية وقد عربنا بهذا الاصطلاح لفظة آجيو Agio

يكون تارةً اثنين أو ثلاثةً في المائةِ، وتارةً يصعد إلى عشرةٍ أو خمسةَ عشَرَ أو عشرين بل إلى خمسين أو ثمانين أو خمسة وتسعين في المائةِ على نحوِ ما أصابَ الأَسنادَ القَهْرِيَّةَ أيامَ الثَّوْرةِ الكبرى في فرنسا : إذ انحطَّتْ تلك الأَسنادُ منها إلى حَدِّ أنَّ الرَّجُلَ كان يُعطي أوراقاً بآلافِ الفرنكاتِ ليشتريَ نَعلَيْنِ ؛ على أنَّ بعضَ الحكوماتِ قد عبَرَتْ هذا المَضيقَ وخرجت منهُ سالمةً ؛ كما عبرتهُ فرنسا منذ سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ وخرجت منهُ في سنة ١٨٧٥ ، وكما نَجَتْ منهُ أيضاً الولاياتُ المتحدةُ الأَمريكيَّةُ وروسيا

غيرَ أنَّ طائفةً من الدُّوَلِ الأُخرياتِ لم يَبْرَحْنَ مُتَخَبِّطاتٍ فيهِ ، كما تَتَخبَّطُ إيطاليا وإسبانيا ، وذلك لِمَا يتعذَّرُ عليها وِجدانُهُ من المسكوكاتِ المعدنيَّةِ لافتكاكِ أوراقِها النقديَّةِ ؛ فهُنَّ يألَمْنَ هذا الحِرْمانَ في حياتِهنَّ الصناعيَّةِ الداخليَّةِ ، وخُصوصاً في الصِلاتِ التي بينهنَّ وبين الخارجِ ، لعدم وُجودِ المِعيارِ الثابتِ الذي تعيَّرُ بهِ القيمةُ عندهنَّ

الشرائط التى يتوافر معها النفع فى قروض الحكومات
الديون العامة

إِنَّ استدانةَ الحكوماتِ لأَشبهُ شيءٍ باستدانةِ الأَفرادِ: من حيثُ أنها تكونُ صالحةً أو غيرَ صالحةٍ تبعاً للوجوهِ التى تُصْرَفُ فيها رؤوسُ الأَموالِ المقترَضةُ

فإِذا استخدَمت تلك النقودَ التى جمَعَها الأَفرادُ وأقرضوها إِيَّاها عن تَرَاضٍ، فى أعمالٍ غيرِ مُنتِجةٍ، كانَ اقتراضُ الحكومةِ إِذاً عبارةً عن تبديدٍ للثروةِ العامَّةِ وخَسارةٍ تحمِلُها الأُمَّةُ؛ أمَّا إِذا استُخْدِمت تلك الأَموالُ فى مُستَحدَثاتٍ مُنتِجةٍ، لم يكن اقتراضُها شرًّا بل كان خيراً

على أنهُ يندُرُ جدًّا وُقوعُ الأَمرِ الثانى دونَ الأَوَّلِ: لأَنَّ مُعظمَ القُروضِ العامَّةِ تَهْدِمُ من رؤوسِ الأَموالِ ما لا يُقَاسُ اليهِ القليلُ الذى يُصَرَّفُ منها تصريفاً نافعاً

مِثالُ القَرضِ السَّيِّئِ مِثالُ بلدٍ فيهِ كِفايتُهُ من المسالكِ الحديديَّةِ ومن التُّرَع، وتَقترِضُ حكومتُهُ لِتَمُدَّ مَسالِكَ حديديَّةً أُخرى، وتُخطِطَ تُرَعاً أُخرى مِمَّا لا يَستَقِلُّهُ السُّفَّارُ

ولا تُوسَقُ فيهِ الأوْساقُ، فهذا تبديدٌ للثروةِ العامَّةِ، وفيهِ خَسارةٌ على الأُمَّةِ

أمَّا الحكوماتُ التي يُحكَمُ تدبيرُها فلا ينبغي لها الاقتراضُ إلاَّ أندرَ ما يكونُ

إنما الدَّينُ العامُّ عِبْءٌ على الأمَّةِ . فإنْ قيلَ إنَّ وَثيقةَ [1] الدَّخلِ فيها غِنًى للفرد الذي يختارُها؛ قُلْنا نعم، ولكنَّها من جهةٍ أُخرى تنتقصُ الدَّخْلَ العامَّ بمقدارها. وكلَّما ثقُلت الديونُ القوميَّةُ أثقلَت كواهِلَ الأمَّةِ بالتكليفاتِ التي تَغُلُّ التجارةَ وتُقيِّدُ الصناعةَ؛ وجعلت الحكومةَ أشدَّ تعرُّضاً للكوارثِ التي قد تطرأُ: لأنَّ الحكومةَ التي تكون رازحةً تحت أعبائِها في أيَّامِ السِّلْمِ لا يتسنَّى لها الاقتراضُ في أيَّامِ الشِّدَّةِ

لهذا كان من الواجبِ القوميِّ الاهتمامُ بمنعِ الاستزادةِ من الاقتراضِ، فضلاً عن الاهتمامِ باستهلاكِ ما هو مُقترَضٌ

---

(١) الوثيقة هي الورقة التي تعطى لاثبات حق أو ايجاده وقد اصطلحنا عليها لتقابل لفظة Titre بكل معانيها

فإنَّ الأُمَمَ التى ديونُها العامَّةُ قليلةٌ ، كالولاياتِ المتحدةِ وألمانيا ، لأصلحُ عَتاداً فى الحالِ والاستقبالِ ، من الأُمَمِ التى ديونُهـا كثيرةٌ : كفرنسا ، ودَيْنُها نحوٌ من واحدٍ وثلاثينَ ملياراً عدا ثلاثةِ مِلياراتٍ هى مبلغُ ما عليها من الدَّينِ العُمْرِيِّ [١] لأُناسٍ يتقاضَوْنهُ إلى حلولِ آجالِهم ، فتكون جملةُ ما عليها من الدَّينِ أربعةً وثلاثين ملياراً [٢]

---

(١) الدَّين العمرىّ أو العُمْرَى أو الإعمـار كما فى معاجم اللغة : هو نوعٌ من الدَّين تتعهد بهِ الحكومة لأناس مدى أعمارهم واسمه الفرنسي Dette viagère (٢) كان الدَّين التضافرىّ أى المشترك بين ولايات الحكومة المتحدة فى سنة ١٩٠٩ نحواً من أربعة عشر مليار فرنكٍ : فاذا أضيفت اليهِ ديون كل ولايةٍ من تلك الولايات بخصوصها بلغت الى ضِعفِ ذلك القدر على أنها تبقى فى كلتا حالتيها أقلَّ من الدَّين الفرنسيّ ، وان كان سكان الولايات المتحدة زهاء ثلاثة وتسعين مليوناً بمقتضى إحصاء سنـة ١٩١٠ ، وسكان فرنسا لم يُجاوزوا التسعة والثلاثين مليوناً . أمَّا دين الامبراطورية الألمانيـة فى سنة ١٩١٠ فقد أنافَ شيئاً على ستةِ مليارات فرنك ، وأمَّا ديون الممالك الألمانية : بروسيا ، وباڤاريا ،

مَصافق المُقوَّمات[1]

تجرى المُساوَمةُ فى وثائقِ الديونِ العامَّةِ ، وديونِ الولاياتِ والأَمصارِ[2]، وأثمانِ سهامِ الشركاتِ المختلفةِ

وورتمبرج ، وغرندوقية بادن ، فقد بلغت ثمانية عشر مليار فرنكٍ فى تلك السنة مما تجىء جملتهُ أربعة وعشرين ملياراً ، وهو أقلُّ قليلاً من أربعة أخماس الدَّين الفرنسى ؛ على أنَّ لمجموع الديون الجرمانية ما يقابلها من المورد المنتج وهو كون حكومات ألمانيا تملك من المسالك الحديدية فى بلادها ما يُكسبها رَبعاً يكاد يعادل فوائد الديون التى على تلك الحكومات . وأما الدَّين العام فى إنجلترا فى سنة ١٩١٠ ، فمع وصولهِ الى تسعة عشر ملياراً ، لم يزل أقلّ من ثلثي الدَّين الفرنسىّ . وأمَّا الدين الرُّوسى الذى كانت من أسباب ازدياده حرب الشرق الأقصى (سنة ١٩٠٤ — ١٩٠٥) فلم يتعدَّ الأربعة والعشرين مليار فرنك عام ١٩١٠ . فترى مما تقدم أنَّ ثقل الدَّين العام فى فرنسا جاعل إيَّاها فى انحطاط نسبىّ عن أكثر الدول الكبيرة الأخرى

(١) المصافق جمع مَصفق وهى البورصة كما قدمنا — والمقوَّمات هى الأوراق ذات القيمة وقد سبق شرحها

(٢) الأمصار جمع مصر وهو المدينة

وأَسنادِها ، فى أسواقٍ تُعرَفُ بالمصافقِ ؛ وتَتمُّ فيها كلَّ يومٍ مُقايَضاتُ تلك الأَوراقِ بأثمانٍ تتباينُ تبعاً لِمَا يطرأُ من الانفعالِ على المموَّلين ، وتبعاً لِمَا يَنتابُ تلك الوثائقَ من أَعراضِ الثقةِ بها أو الحذَرِ منها

ومن مزايا تلك المصافقِ ، إعانَتُها على تَنْمِيَةِ الإنتاجِ : بتسهيلِها على الأَفرادِ المؤَثِّلين أن يَجِدُوا فى كلِّ حينٍ وثائقَ يشترونها لِتَثْمِيرِ مُدَّخراتهم ، وبتيْسيرها بَيْعَ تلك الوثائقِ وتَناوُلَ أثمانِها على المموَّلين أو الدَّخْلِيِّين[1] الذين تَعِنُّ لهم حاجةٌ إلى النقودِ . فهى بِهاتَيْنِ الخَلَّتَيْنِ ، تُحضِّضُ على الادّخارِ وتُغري بالاستثمارِ ، وتُقلِّلُ الاكتنازَ الذى لا يُستفادُ منهُ سوى دَفْنِ الأموال المُجنَّبة ، بدلاً من بَذْلِها فى سبيلِ الإنتاجِ . وهى تُمَهِّدُ الطُّرُقَ وتُعَدِّدُ الوسائلَ لتأسيسِ المستحدَثاتِ الكبيرةِ وتنظيمها : بِفَتْحِها أبوابَ الرَّواجِ فى وَجهِ وثائقِها

غيرَ أنَّ لها ، تِجاهَ كلِّ تلك المزايا ، عَيْباً يَعتَورها ،

---

(١) الدخليين الذين يعيشون من دخلهم Rentiers

وعَيْبُها أنها تُفْسِحُ للمُجازَفةِ غيرِ المشروعةِ مَجالاً يَعثرُ فيهِ المتمادون جَزاءً وِفاقًا لِمَا طَمِعُوا فى تحقيقهِ من الأَوْهامِ

فما على الجمهورِ إلاَّ أن يَحْذَرَ ويتَّقيَ الوُقوعَ فى أشراكِ تلك المجازفةِ السَّيِّئةِ. ومن البديهيّ أنَّ كلَّ سوقٍ مشهودةٍ جلاَّبةٌ لِلُّصُوص، فإن كان ثَمَّتَ ذَنْبٌ فهو للمُستغفلين، أو للحُرَّاس غيرِ الساَّهرين، وليسَ للسُّوق